

NET INFOS

Dimanche 07 avril 2024



إسناد وصاية الديوان الوطني للإحصائيات إلى وزير المالية

تم إسناد سلطة الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات إلى وزير المالية. وذلك بموجب مرسوم تنفيذي صدر في العدد 21 من الجريدة الرسمية.

ويتعلق الأمر بالمرسوم رقم 24-114 الذي وقعه الوزير الأول, نذير العرباوي في 21 مارس الماضي. والذي يسند سلطة الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات إلى وزير المالية. والتي يمارسها وفق الأحكام المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

وعليه, تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم لاسيما منها أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-366 المؤرخ في 8 ديسمبر 2020. الذي يسند إلى وزير الرقمنة والإحصائيات سلطة الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات, وفقا لنص المرسوم.

نظام جديد لتعويض تكاليف النقل الخاصة بتموين ولايات الجنوب بالسلع

نظام جديد لتعويض تكاليف النقل الخاصة بتموين ولايات الجنوب بالسلع

تم وضع نظام جديد لتعويض تكاليف النقل الناتجة عن تموين ولايات الجنوب المعنية بالمواد ذات الاستهلاك الواسع. وذلك بموجب مرسوم تنفيذي صدر في العدد 23 من الجريدة الرسمية.

ووفقا لهذا المرسوم التنفيذي، رقم 24-115 الذي وقعه الوزير الأول، نذير العرباوي في 31 مارس المنصرم. فإنه يتم تعويض تكاليف نقل المواد لصالح المتعاملين الاقتصاديين. الذين يمارسون نشاط التموين والذين يجب عليهم ضمان تموين الولايات التي يوجدون بإقليمها فقط.

كما يخص الأمر كل من ولايات أدرار، تامنغست، تندوف، إليزي، بشار، ورقلة، الوادي، غرداية، البيض، النعامة، تيميمون. برج باجي مختار، بني عباس، إن صالح، إن قزام، توقرت، جانت، المغير والمنبوعة.

أما قائمة المواد ذات الاستهلاك الواسع القابلة لتعويض تكاليف النقل. فستحدد بموجب قرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالتجارة والمالية. بعد استشارة الوزارات المعنية.



إسناد وصاية الديوان الوطني للإحصائيات إلى وزير المالية

إسناد وصاية الديوان الوطني للإحصائيات إلى وزير المالية وزير، لتعزيز فايد

تم إسناد سلطة الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات إلى وزير المالية، حسبما ورد في مرسوم تنفيذي صدر في العدد 21 من الجريدة الرسمية، حيث يتعلق الأمر بالمرسوم رقم 24-114 الذي وقّعه الوزير الأول نذير العرباوي، في 21 مارس الماضي، والذي يسند

سلطة الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات إلى وزير المالية، والتي يمارسها وفق الأحكام المنصوص عليها في التنظيم المعمول به، وعليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-366 المؤرخ في 8 ديسمبر 2020، الذي يسند إلى وزير الرقمنة والإحصائيات، سلطة الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات.



ردا على أحكام تعتبرها الجزائر غير مؤسسة تمس ترحيل المقيمين بشكل غير قانوني : وزارة الخارجية تستدعي سفير جمهورية النيجر

استدعي سفير جمهورية النيجر بالجزائر، السيد أمينو مالام مانزو، إلى مقر وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، الخميس الفارط، حيث تم استقباله من قبل المديرية العامة لإفريقيا السيدة سلمى مليكة حدادي، حسب ما أفاد به بيان للوزارة.

وتناول هذا اللقاء بصفة أساسية التعاون بين البلدين في مجال ترحيل مواطني النيجر المقيمين بشكل غير قانوني بالجزائر، وهو التعاون الذي كان محل بعض الأحكام الصادرة عن السلطات النيجرية التي يعتبرها الجانب الجزائري أحكاما غير مؤسسة" يوضح البيان .

في هذا الصدد "تم تذكير سفير جمهورية النيجر، بوجود إطار ثنائي مخصص لهذه المسألة، كما لفت انتباهه إلى أن هذا الإطار يجب أن يبقى الفضاء المفضل لمناقشة ومعالجة كافة المعطيات وكل التطورات المرتبطة بهذه القضية" يضيف ذات البيان. في الوقت ذاته، "تم التأكيد مجددا لعناية سفير جمهورية النيجر، على تمسك الجزائر الراسخ بالقواعد الأساسية لحسن الجوار، وإرادتها في مواصلة التنسيق مع النيجر بشأن هذه القضية المتعلقة بتدفقات الهجرة، وكذا بخصوص أي مسألة أخرى في إطار الاحترام المتبادل وعلى أساس قيم التعاون والثقة والتضامن"، وفقا لما جاء في بيان الوزارة.

تقرير المفتشية العامة للمالية يكشف فضائح جمركة المركبات المستعملة

استيراد سيارات متضررة من حوادث المرور والفيضانات!

كشف تقرير المفتشية العامة للمالية المتعلق بملف السيارات المستوردة والتلاعب بالفواتير مع التهرب الضريبي، المتابع فيه إطارات من الجمارك ووكلاء العبور والعاملون بميناء الجزائر، عن فساد رهيب في تبديد الملايير من الدينارات بالعملة الوطنية والصعوبة في عمليات مشبوهة لاستيراد مركبات عن طريق تزوير وتخفيض القيمة المصرح بها، واستعمال نفس المراجع أكثر من مرة لجمركة سيارات سياحية فخمة، فضلا عن التصريح الكاذب بخصوص الحالة والوضعية الحقيقية للمركبة والتلاعب في عداد مسافات السير، والأبعد من ذلك استيراد مركبات متضررة من حوادث سير أو مستعملة أو تعرضت لأضرار ناجمة عن فيضانات، على أنها سيارات حديثة وعمرها أقل من 3 سنوات وما خفي أعظم .

تحديات كبرى تنتظر مسؤولي البنوك مع حركة التغييرات الأخيرة

165 ألف مليار لإنعاش الاستثمار وتفعيل القرض على الخطّ

بالموازاة مع حركة التغييرات التي يشهدها القطاع البنكي منذ أسابيع، تتواجد على طاولة مسؤولي المؤسسات المالية والبنكية ملفات رئيسية لرفع مستوى حوكمة البنوك خلال المرحلة المقبلة، يتقدمها استغلال السيولة المالية المتواجدة لدى هذه المؤسسات والتي عادلّت حسب آخر تقرير لبنك الجزائر 1644.1 مليار دينار خلال الأشهر التسعة الأولى لسنة 2023، أي ما يقارب 165 ألف مليار سنتيم.

ويُفترض استغلال هذه السيولة في إنعاش الاستثمار ورفع نسبة النمو الاقتصادي، يقول مصدر من قطاع البنوك، حيث أن المؤسسات البنكية اليوم تواجه تحديات كبرى ستكون

ملزمة بخوضها لإنعاش الاقتصاد أهمها تمويل الاستثمار بشكل أكبر، إذ بلغ حجم القروض الممنوحة 9124.94 مليار دينار، وفق آخر حصيلة لبنك الجزائر للأشهر التسعة الأولى لسنة 2023، بزيادة عادت نسبتها 5.44 بالمائة مقارنة مع السنة التي سبقتها، ويرتقب أن ترتفع بشكل أكبر خلال المرحلة المقبلة.

كما يواجه مسؤولو القطاع البنكي خلال المرحلة المقبلة تحدي رفع نسبة الشمول المالي وتحصيل الأموال المتواجدة في القنوات غير الرسمية من خلال النزول إلى الميدان والمشاركة في المعارض والصالونات والأبواب المفتوحة والمؤتمرات والمنتديات وجلسات الاستثمار بالولايات والتنسيق والتعاون مع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار للتمكن من استقطاب زبائن جدد وبالتالي رؤوس أموال جديدة تساهم في إنعاش حصيلة هذه البنوك خلال المرحلة المقبلة.



بأوامر من المدير العام للجهاز اللواء عبد الحفيظ بخوش الجمارك تطارد تجار "التراباندو" في المطارات والموانئ والمعابر

شرعت مصالح الجمارك حاليا، على مستوى المطارات والموانئ في ملاحقات شرسة ضد "البزناسية" وتجار "الكابة"، من خلال فرض رقابة مشددة على أمتعة المسافرين القادمين من الخارج، يدويا أو عن طريق أجهزة السكانيين مع حجز جميع البضائع التي يجلبها هؤلاء بكميات مضاعفة.

وفي التفاصيل، كشفت مصادر "الشروق" أن الرئيس المدير العام للجمارك الجديد عبد الحفيظ بخوش أعطى تعليمات صارمة لإطارات وأعوان الجمارك بضرورة فرض رقابة مشددة وتضييق الخناق على "تجار الكابة" على جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية، خاصة على مستوى المطارات والموانئ.

وتأتي تعليمات المدير العام للجمارك، بناء على تقارير تؤكد انتعاش تجارة "الكابة"، خلال السنوات الأخيرة، بسبب اغتنام العديد من "البزناسية" أو تجار السوق الموازية إجراءات

تشديد الاستيراد التي انتهجتها السلطات لحماية المنتج الوطني داخليا، ليقوموا بإغراق السوق بنفس المواد ولكن مهربة عبر "الكابية" بضعف ثمنها الأصلي.



Produits/large/consommation: nouveau dispositif de compensation des frais de transport vers les wilayas du Sud

Un nouveau dispositif de compensation des frais de transport induits par l'approvisionnement en produits de large consommation des wilayas du Sud a été instauré en vertu d'un décret exécutif publié dans le Journal officiel (JO) n23.

En vertu de ce décret exécutif n 24-115, signé par le Premier ministre, M. Nadir Larbaoui, le 31 mars 2024, il est procédé au remboursement des frais de transport des produits au profit des opérateurs économiques qui exercent l'activité d'approvisionnement, qui doivent assurer uniquement l'approvisionnement des wilayas où ils sont établis.

Ces dispositions concernent les wilayas d'Adrar, Tamanrasset, Tindouf, Illizi, Bechar, Ouargla, El Oued, Ghardaïa, El Bayadh, Naâma, Timimoun, Bordj Badji Mokhtar, Beni Abbès, In Salah, In Guezzam, Tougourt, Djanet, El Meghaïer, et El Meniaâ.

La liste des produits de large consommation éligibles au remboursement des frais de transport dans le cadre de ce décret, est fixée par arrêté conjoint des ministres chargés du commerce et des finances, après consultation des ministères concernés.

Numérisation, valorisation du parcours professionnel et inauguration de plusieurs infrastructures, santé : Le système Algérien se porte bien

Le Président de la République a toujours placé la santé au centre des priorités de l'État, estimant que ce secteur est un pilier essentiel du bien-être de la nation.

Dans le souci d'assurer aux Algériens un bon système de soins, le Président a toujours mis en avant la nécessité de hisser les prestations hospitalières aux standards internationaux, ce qui est contenu dans son engagement N°45 alors qu'il était candidat à la magistrature suprême. Cet engagement s'est concrétisé par un saut qualitatif et quantitatif des prestations, qui a connu une importante extension d'enveloppes budgétaires allouées et des réalisations à travers tout le territoire national. Pour ne citer que l'année 2023, celle-ci a vu l'inauguration, en juillet, de l'Hôpital des grands brûlés de Zéralda baptisé au nom du moudjahid défunt Dr Saïd Chibane . C'est également en novembre de l'année dernière qu'il a procédé, avec l'émir de l'État du Qatar, Cheikh Tamim Ben Hamad Al-Thani, au lancement du projet de réalisation de l'hôpital algéro-qatari-allemand. Le président de la République a eu aussi à inaugurer, en novembre 2023, l'hôpital spécialisé «mère-enfant de l'Armée», à Beni Messous. Quelques jours auparavant, il a procédé à la mise en service du Centre anti-cancer, Colonel Moudjahid Ahmed Bencherif. C'est dire l'importance accordée par notre pays en termes de moyens mobilisés ou de politique adoptée, en vue d'assurer l'accès du citoyen à des prestations sanitaires de qualité, en témoigne l'amélioration de tous les indicateurs sanitaires dans notre pays. Le secteur de la santé compte aujourd'hui plus de 300 hôpitaux publics dont 16 Centres Hospitaliers Universitaires (CHU), 273 établissements publics de santé de proximité (EPSP), 1 706 polycliniques, 6 207 salles de soins et 534 maternités de proximité intégrées à des polycliniques. Le nombre de lits d'hôpitaux avait, jusqu'à une date récente, atteint 65 000 lits dans l'ensemble des structures hospitalières de l'Algérie. 90 000 lits d'hôpital supplémentaires ont été ajoutés, en 2019, pour atteindre une capacité totale de 155 000 lits, ce qui hissera l'Algérie au niveau des normes internationales. Il est à rappeler dans ce sillage que le président

de la République avait exigé, lors des assises sur la santé, de «chercher des solutions profondes pour combler les lacunes du secteur de la santé». Outre la protection des personnes en difficulté, des personnes à faible revenu, des personnes handicapées, des personnes en situation de précarité matérielle, sociale, psychologique, des personnes âgées, des mères et femmes en situation de détresse psychologique et sociale, l'Algérie maintient le droit de ces catégories à une protection sanitaire spécifique à la charge de l'Etat et que les structures et les établissements de santé publics et privés investis d'une mission de service public, doivent assurer. Le renforcement du système de santé exige l'intervention et la coordination d'acteurs différents.

EL MOUDJAHID
LA REVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

Statistiques : désormais sous la tutelle du Ministère des Finances

Le rattachement de l'Office national des statistiques (ONS) au ministère des Finances constitue un «recadrage institutionnel et stratégique des missions de l'organe central chargé de la production de l'information statistique nationale». C'est ce qu'a indiqué, hier, l'expert en économie, Abderrahmane Hadeff, joint par téléphone pour apporter un éclairage sur le sujet. Premièrement sur le plan stratégique, la mise sous tutelle de l'ONS au ministère des Finances, permettra selon l'expert la «poursuite des réformes entamées pour la révision du Système national de l'information et aussi de la loi des Statistiques qui date de 1994 et qui a besoin d'être adaptée aux évolutions qu'a connu le monde et aussi au contexte actuel», a-t-il analysé. Il s'agit également d'une «mise en cohérence» des missions de cet organisme (ONS) pour une meilleure maîtrise des outils statistiques qui sont considérés comme un instrument de gouvernance et d'intelligence socio-économiques par excellence», ajoute-t-il.

Dépénalisation de l'acte de gestion

Une mesure incontournable

Ce recadrage juridique intervient également pour apporter une cohésion et une crédibilité dans le fonctionnement des institutions de l'État.

Constituant les grandes lignes du nouveau code pénal adopté par le Conseil de la nation, la dépénalisation de l'acte de gestion et l'entrave à l'investissement deviennent les nouveaux axes d'intervention des pouvoirs publics, pour relancer l'appareil économique sur de nouvelles bases. Une disposition qui ne manquera pas de soulager les opérateurs économiques et les investisseurs de la lourde conséquence de la pénalisation des actions et de la prise de décision aux niveaux clé de l'administration. Une situation qui a complètement faussé la relation entre les opérateurs et les organismes censés les accompagner et les soutenir dans la réalisation de leurs projets, créant un fossé infranchissable qui a fini par plomber l'activité économique durant des années.

Présidentielle, situation économique et sociale, Ghaza

«Nous avons trouvé un président à l'écoute»

Louisa Hanoune est une femme en colère. La situation qui prévaut à Ghaza la révolte. Elle est également un responsable politique déterminé, qui défend des principes et le fait savoir. Dans l'entretien qu'elle nous a accordé, elle a évoqué avec passion le drame palestinien et montré une réelle aspiration à ce que la prochaine présidentielle fasse faire au pays un grand pas en avant, à tout point de vue...

L'Expression: Quel processus prendra le Parti des travailleurs pour une participation ou pas à la prochaine élection présidentielle?

Louisa Hanoune: Si vous permettez, dans la vie politique, il y a toujours des priorités. Pour nous, en ce moment, la question centrale est le génocide à Ghaza. Nous appartenons à l'humanité, nous sommes comme tous les peuples de la terre horrifiés par tous les carnages en cours. Le dernier a été perpétré à l'hôpital al-Chifa qui a été complètement détruit. C'était le plus grand hôpital de Ghaza. Pas moins de 450 personnes sont tombées en martyrs, des centaines et des centaines de blessés, un grand nombre de Ghazaouis a été arrêté, dont des femmes et des membres du personnel médical. À l'échelle planétaire, on n'a jamais vu une telle horreur. En direct, des hordes de sauvages qui se prétendent être une armée, tuent, détruisent, violent les femmes et les assassinent pour qu'elles ne témoignent pas. Ils assassinent des bébés dans les couveuses, massacrent des enfants. Le nombre de martyrs avoisine les 40 000. Et ce bilan n'est pas définitif, puisqu'il y a encore des corps ensevelis sous les décombres.